



مجلة حمورابي للدراستات

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- ◀ المقاومة السياسية العسكرية ودورها في اخراج الاحتلال الامريكي للمدة 2003-2011
- ◀ أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط
- ◀ الاسلام السياسي في العراق: مقومات النجاح ومعوقات العمل
- ◀ تغير الظروف واثره على تنفيذ عقود التراخيص النفطية في العراق

- فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي
- انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي
- العصبية القبلية والسلم الاجتماعي
- الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والامن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة
- المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق

◀ **ملف العدد**
**مستقبل السلم
الاجتماعي في
العراق والمنطقة
في ضوء المقومات
ومتغيراتها
المعاصرة**

- ◀ متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية
- ◀ العلاقات الروسية- الأمريكية منذ عام 2000
- ◀ الادراك المعرفي واثره في البيئة الاستراتيجية (التحليل النظري لمضامين الاندفاع التفاعلي)
- ◀ تأثير الازمات الصحية في العلاقات الدولية، جائحة كورونا (كوفيد -19) انموذجا
- ◀ التجريد في الانابة في الوفاء: دراسة مقارنة
- ◀ التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي

رئيس التحرير: أ. م. د. شريف سعيد حميد

مدير التحرير: هبة علي حسين

هيئة التحرير

أ. د. محسن صالح - كلية العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

أ. د. أمحمد مالك - أستاذ العلوم السياسية - المغرب

أ. د. نورهان الشيخ - أستاذ العلوم السياسية - مصر

أ. د. عروس الزبير - أستاذ علم الاجتماع - الجزائر

أ. د. وسام فاضل راضي - كلية الإعلام - جامعة بغداد

أ. د. بشرى احمد جاسم - الإمارات العربية المتحدة - جامعة الشارقة

أ. د. ابتسام محمد عبد - جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية.

أ. د. شاهر إسماعيل الشاهر - جامعة صن يات سين / كلية الدراسات الدولية.

أ. د. عبد القادر دندن - جامعة عنابة - قسم العلوم السياسية.

أ. م. د. أركان ريسان عباس - الجامعة المستنصرية - العراق

أ. م. د. سليم كاطع علي - مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية - جامعة بغداد

أ. م. د. مثنى محمد فيحان - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / العراق.

المدقق اللغوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي

تدقيق اللغة الانكليزية: سعد مزهر كرم الله

المحتويات

ملف حمورابي: مستقبل السلم الاجتماعي في العراق والمنطقة في ضوء المقومات ومتغيراتها المعاصرة

- فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي أ.م.د. قيس ناصر راهي 7-24
- انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي د. نورس أحمد كاظم الموسوي 25-38
- العصبية القبلية والسلم الاجتماعي د. حسن هاشم حمود 39-60
- الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة..... 61-94
- الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني 95-106
- المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق غدي حسن قنديل

بحوث حمورابي:

- المقاومة السياسية العسكرية ودورها في اخراج الاحتلال الامريكي للمدة 2003-2011 كاظم (غير صبحه الرفاعي 109-130
- أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط م.د. حيدر طه عسكر م.م. فاطمة محمد رضا 131-148
- حركات الاسلام السياسي في العراق: مقومات النجاح ومعوقات العمل د.علاء عبد الرزاق مطلق الفهد 149-172
- تغير الظروف واثره على تنفيذ عقود التراخيص النفطية في العراق م.د. امير صلاح نصر الاعرجي 173-192
- متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية المشاور السياسي الأقدم سيف حمزة لفته 193-208
- العلاقات الروسية- الأمريكية منذ عام 2000 م.م. حسام محمد خضير 209-224
- الادراك المعرفي وأثره في البيئة الاستراتيجية (التحليل النظري لمضامين الاندفاع التفاعلي) ا.م.د. علي حسين حميد م. انمار علي ابراهيم 225-252
- تأثير الازمات الصحية في العلاقات الدولية، جائحة كورونا (كوفيد-19) انموذجا ... 253-174
- التجريد في الانابة في الوفاء: دراسة مقارنة م.م. صفاء مكي الكوفي 275-294
- التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي م. د. هند محمود حميد م. م. حنين كامل مهدي 295-326
- حقيقة المياه المباحة عند الاصوليين والفقهاء و أ.م.د. حنان جاسب الكنانني 327-344



مركز حمورابي للبحوث والدراسات العراقية

Mobile: 00964 - 7810234002

Baghdad - Aljadiriya - P.O. Box: 2405

E-mail: hammurabijournal@gmail.com Website: http://www.hcsiraq.net

العنوان: العراق بغداد الكرادة عرصات الهندية مجاور السفارة الصينية

بغداد الجادرية صندوق بريد 2405

انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي

*د. نورس أحمد كاظم الموسوي
باحثة من العراق

*كلية المستقبل الجامعة- قسم
إدارة الأعمال
Alnawras816@gmail.
com

ملخص :

تشهد المتغيرات الإقليمية منذ بداية التسعينات عددًا من التحولات الجديدة التي كان معظمها انعكاسًا للتطورات التي حصلت في الساحة الدولية، وأكدت تلك المتغيرات الأهمية الاستراتيجية للمنطقة لما تملكه من مقومات بشرية واقتصادية فاعلة، وأدت التحولات الجديدة في البيئة الإقليمية بين طياتها تحديات كبيرة اتخذت أشكال سياسية وأخرى ذات طبيعة أمنية انعكست بشكل سلبي على الواقع الاجتماعي، إذ برزت العديد من التدخلات والاطماع الخارجية التي تؤثر بالمجمل على مستقبل السلم الاجتماعي سواء في العراق أو المنطقة.

في ضوء ما تقدّم ومن أجل الإحاطة بموضوع البحث سنقسمه وفقًا للتقسيم الثنائي إلى مبحثين، يسبقهما مقدّمة، سنتناول في المبحث الأول الأطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي، ونخصص المبحث الثاني لأبعاد المتغيرات الإقليمية الجديدة المؤثرة على استقرار السلم الاجتماعي. وسنختم بحثنا هذا بمجموعة من الإستنتاجات والمقترحات، والتي لها أهميتها على الصعيدين النظري والعملي.

كلمات مفتاحية : الإقليمية – السلم -الاجتماعي.

The Effect of New Regional Variables on Social Peace

Dr:Nawras Ahmed

ABSTRACT

Since the early nineties, the regional changes have witnessed a number of new transformations, most of which were a reflection of the developments that took place in the international arena. The nature of security reflected negatively on social reality, as many for-

eign interventions and ambitions emerged that affected the overall future of social peace, whether in Iraq or the region.

In light of the foregoing, and in order to understand the topic of the research, we will divide it according to the binary division into two sections, preceded by an introduction. We will conclude this research with a set of conclusions and suggestions, which are important on both the theoretical and practical levels.

KEY WORDS:- regional - peace – social.

خطة البحث

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي
المطلب الأول: ماهية السلم الاجتماعي
المطلب الثاني: ذاتية السلم الاجتماعي
الفرع الأول: تمييز السلم الاجتماعي عن الأمن الاجتماعي
الفرع الثاني: تمييز السلم الاجتماعي عن الأمن الإنساني
المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية الجديدة وأبعادها المؤثرة على السلم الاجتماعي

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية الجديدة
الفرع الأول: المتغيرات الإقليمية لنظام الشرق الأوسط
الفرع الثاني: المتغيرات الإقليمية الجديدة للشراكة الاوربية – المتوسطية
المطلب الثاني: أبعاد المتغيرات الإقليمية الجديدة المؤثرة على السلم الاجتماعي
الفرع الأول: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإستقرار السلم الاجتماعي
الفرع الثاني: الأبعاد السياسية والمعنوية لإستقرار السلم الاجتماعي
الهوامش
الخاتمة:

أولاً: الاستنتاجات

ثانياً: المقترحات

المصادر

مقدمة

تتمتع المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان بحقها في السلم الاجتماعي، ويُعد تحقيقه تحقيقاً للأمن العام في أي مجتمع، والذي هو قمة النجاح للسلطات السياسية والتنفيذية للدولة، فالأمن والسلم الاجتماعي يعني نجاح كل السياسات

التي تتبعها الدولة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، مع ذلك فإن حق المجتمعات في السلم الاجتماعي مستهدف إما من قبل الجماعات المعارضة للنظم السياسية الحاكمة، أو من المعارضين لسياسات الدولة من داخل الدولة أو خارجها.

أولاً: اشكالية البحث

تتمحور مشكلة البحث حول مسألة إنعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة من حيث تباينها من وقت لآخر تبعاً لإختلاف آلياتها، فقد شهد النظام العالمي مجموعة من المتغيرات الجديدة التي كان لها الأثر الواضح في شكل وطبيعة النظام الإقليمي بشكل عام والعراق بشكل خاص مما أبرز محاور تهديد جديدة للسلم الاجتماعي شملت المجالات السياسية والاقتصادية وغير ذلك، والتي قد تلتقي حول مبدأ الضرورة والحاجة؛ لإرتباطها بحياة الأفراد وتعدد احتياجاتهم.

ثانياً: أهمية البحث

يُعد السلم الاجتماعي الأساس الذي تُبنى به الدولة والذي يُعبر عن اتفاق الأفراد على المشتركات العامة، وتحدد في ضوئها قواعد تكوين وممارسة السلطة التي تُضفي عليها الشرعية، الأمر الذي يتطلب معه تسليط الضوء على أهم المتغيرات الإقليمية، وما يمكن أن تؤثره على السلم الاجتماعي وأمن الأفراد بكونه لا يزال هاجس المجتمعات التي تسعى إلى تحقيقه بشتى الوسائل.

ثالثاً: أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى معالجة الإنقسامات الأيديولوجية، والتغلب على بؤر التوتر من خلال ضرورة تعزيز السلم الاجتماعي ودوره في ظل متغيرات إقليمية تتلائم مع طبيعة الأمن الإقليمي للمنطقة. وإعادة ترتيب توازن القوى بين الدول، إذ أن قوة الدولة قد تتحدد بالرغبة في القيام بدورها الإقليمي.

منهجية البحث

إن المنهجية الأكثر إنسجاماً مع طبيعة الموضوع الاستعانة بالمنهج الوصفي فضلاً عن المنهج التحليلي من حيث بيان الإطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي، ومن ثم تحديد أبعاد المتغيرات الإقليمية المؤثرة على استقرار السلم الاجتماعي، كما سنعتمد على جمع المعلومات المستخلصة من عموم المصادر القانونية والمؤلفات

المتعلقة بموضوع بحثنا وترتيبها وفق إطار علمي.

رابعاً: خطة البحث

إن طبيعة موضوع بحثنا في (أثر المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي) تجعل من المناسب أن نعالجه وفق مبحثين تسبقهما مقدمة: نُبيّن في المبحث الأول ماهية الأطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي وذلك في مطلبين، نُوضح في المطلب الأول ماهية السلم الاجتماعي أما المطلب الثاني فتتناول فيه ذاتية السلم الاجتماعي. ونُكرّس المبحث الثاني أبعاد المتغيرات الإقليمية المؤثرة على استقرار السلم الاجتماعي عبر مطلبين نفرد المطلب الأول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإستقرار السلم الاجتماعي وتتناول في المطلب الثاني الأبعاد العقائدية والبيئية لإستقرار السلم الاجتماعي، من ثم سنختتم بحثنا بأهم ما سنتوصل إليه من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي

تختلف النظرة التي يتبعها الباحثون عند تحديد مدلول السلم الاجتماعي، فالبعض يراه أنه وأمن الدولة ذا مدلول واحد، والبعض الآخر يرى ازدواجية هذا المدلول، وبغية التعريف بالسلم الاجتماعي سيتم البحث في ماهيته ثم بيان ذاتيته، وسيكون ذلك في مطلبين وكما يأتي:

المطلب الأول

ماهية السلم الاجتماعي

يُلاحظ بأنه لم يرد تعريفاً مستقلاً ومحدداً للسلم الاجتماعي ضمن النصوص القانونية، إلا أن هناك الكثير من المفاهيم التي عبرت عنه يمكن استشفافها من طبيعة تلك النصوص وما تطرقت له من مفاهيم الوحدة الوطنية والإستقرار الداخلي للدول وحماية نظام الحكم وغيرها، إذ يمكن أن نبيّن منها حدود ذلك، فقد دلت المشرع القانوني على تبني حمايته للسلم الاجتماعي وتوفير الحد الأقصى من الحماية للمصالح الأساسية المتعلقة بنظام المجتمع وأعرافه وتقاليده الخ...، وإن لم يستعمل عبارة (السلم الاجتماعي) بصورة صريحة.

وعلى أية حال، يمكن أن نستشف مفهوم السلم الاجتماعي، وبحسب الأبعاد التي يتم طرحها بمعرض تعريف الدولة التي تُمثل مجموعة من الأفراد المستقرين على إقليم معين، ولهم من النظم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا أمره وقاهرة⁽¹⁾، فإنه يمكن القول بأن هذه النظم هي بلا شك ما يفترض أن يحددها اتفاق السلم الاجتماعي، وإذا كانت الدولة عبارة عن صورة متقدمة للمجتمعات

(1) د. عبير حسين السيد حسين، دور القاضي الدستوري في الرقابة على السلطة التقديرية للمشرع - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009، ص 4.

السياسية ناتجة عن الإقامة المستقرة لجماعة بشرية متجانسة على بقعة جغرافية محددة تُطبق نظاماً اجتماعياً وسياسياً وقانونياً ثابتاً هدفه تحقيق المصلحة العامة ويتم حمايته من قبل سلطة متمتعة بالقدرة على الإكراه المنظم⁽²⁾؛ لذلك فإن هذا النظام الاجتماعي والسياسي والقانوني لا شك في أنه يفترض تعبيره عن مجموعة من القواعد التي اتفق جميع الأشخاص على أن تكون حاكمة لعلاقاتهم، الأمر الذي يُعطي للسلطة القدرة على الإكراه المنظم وبما يحقق المصلحة العامة لهم، وهذا ما يُشكل القواعد الناشئة عن السلم الاجتماعي.

وجدير بالذكر أنه يمكن أن نتبين مدلول السلم الاجتماعي ضمن مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية كونه مطلباً للكثير منها؛ ذلك لأثره الفعال في بناء الدولة والمجتمع⁽³⁾، وربطت هذه الدراسات بين مفهوم السلم الاجتماعي والسلام بشكل عام، والذي يتم النظر له من جانبين: عُرّف في الجانب الأول على أنه غياب الخلافات والعنف والحروب⁽⁴⁾، وفي الجانب الآخر بأنه الإتفاق أو الانسجام أو الهدوء في حد ذاته، وهو بهذا المعنى لا يُقصد به غياب العنف بكافة أشكاله

فحسب، بل أنه يعني كذلك حالة مرغوبة في ذاتها تتمثل في الحاجة إلى التوصل إلى إتفاق ورغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين الأفراد وسيادة نوع من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة⁽⁵⁾ بناءً على ما تقدّم فالسلم الاجتماعي حيث يتكون كل مجتمع من مجموعة من الأفراد، مختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض، وحيث تجمعهم الحاجة إلى

العيش بسلام وأستقرار؛ فإن هذه الحاجة يمكن أن تتحقق من خلال إتفاق يضمن إلزامهم بجملة من المحددات ليتوقع كل طرف منهم خلالها سلوكاً معيناً من الطرف الآخر، وفقاً لما يقع على عاتقه من واجبات لإيجاد حالة من التوازن بين الأطراف المختلفة في الإيرادات، والإمكانات، والمصالح، والقوة، ويحافظ عليها بقوة القانون⁽⁶⁾ حتى يكون مرجعاً في تسوية الخلافات وضمان الحصول على الحقوق وتنفيذ الإلتزامات، وعلى ذلك يضع السلم الاجتماعي قواعداً أساسية لا يمكن تجاوزها⁽⁷⁾.

المطلب الثاني

ذاتية السلم الاجتماعي

إنّ القواعد التي يفرزها السلم الاجتماعي والأثر الذي يتحقق عنها قد تجعله يقترب نوعاً ما مع بعض المفاهيم المتباينة الأخرى، وعلى وجه الخصوص مفهومي الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني، وبغية الوقوف على أوجه التمييز بين هذه

(2) د. مصطفى عفيفي، الوجيز في مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، مطبوعات كلية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1988، ص 57.

(3) د. تيسير عبد الجبار الألوسي، لغة الحوار أساس السلام الاجتماعي والسياسي، مقال منشور في: www.geocities.com/ModernSomerset/anSates. ود. باهر التهامي، ركائز الوحدة الوطنية، السلام الاجتماعي والتعايش السلمي، مقال منشور في www.masress.com. ود. محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، مجلة الوحدة، عدد 91، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب، 1992، ص 8.

(4) حسن الصفار، السلم الاجتماعي، مقوماته وحمايته، www.classic.aawsat.com. وإبراهيم خليل عليان، السلم الأهلي والتوزيع العادل للثروة، جامعة القدس المفتوحة،

يتكون كل مجتمع من مجموعة من الأفراد، مختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض. وحيث تجمعهم الحاجة إلى العيش بسلام وأستقرار

فلسطين، 2012، ص 6-7 وما بعدها.

(5) د. محمد بو سلطان، من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم، بحث منشور في: <http://org.revues.insaniyat/>

(6) دون إيرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، بناء المجتمعات والدول من الأسفل إلى الأعلى، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 280.

(7) د. ثناء فؤاد عبد الله، الحزب والسياسة والديمقراطية، مجلة الإسلام والديمقراطية، عدد 3، بغداد، 2003، ص 40.

المفاهيم لتحديد أدق لماهية السلم الاجتماعي، وسيتم ذلك من فرعين.
الفرع الأول

تميز السلم الاجتماعي عن الأمن الاجتماعي

إن الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يُمثل الاستقرار والاكتفاء للإنسان من جميع جوانب حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فضلاً عن ضرورة توفير التأمينات الاجتماعية والخدمات كافة؛ ليشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بوطنه ودولته، وهو ما يتحقق بتأمين الفرد على نفسه وماله وكرامته، وهذا ما يُعدُّ هدف الأمن الاجتماعي بمفهومه الخاص⁽⁸⁾.

(8) د. مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، 1983، ص64.

كما يقوم الأمن الاجتماعي على مجموعة من الأسس التي يتحقق بتوافرها، كالتماسك بين أفراد المجتمع بشعورهم بالانتماء إلى وطن واحد ومجتمع واحد، والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تعبّر عن حضارتهم، وتحقيق التعاطف بين أفراد المجتمع الذي يُمثل انحسار الأنانية الفردية لصالح الطبيعة الاجتماعية للأفراد والنتيجة عن إدراك ضرورة التكافل الاجتماعي، كذلك وجود الاستقرار السياسي وارتباط الدولة بالفرد وإرتباط الفرد بالدولة عبر نظام حكم عادل تدعمه المبادئ الدستورية التي تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية وممارستهم لهذه الحقوق في ظل قوانين تطبقها أجهزة حكم فاعلة وكفؤة تعتمد المواطنة أساساً في المشاركة وتحديد الحقوق والالتزامات⁽⁹⁾.

(9) المواطنة رابطة سياسية قانونية بين الفرد والدولة، يلتزم فيها الأفراد بالولاء مقابل تعهد الدولة بحمايتهم والمحافظة على حقوقهم. د. علي يوسف الشكري، النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص286.

نلاحظ من تحليل الأسس أعلاه بأن الأمن الاجتماعي يشترك مع السلم الاجتماعي في كون ما يقوم عليه الأخير يعدّ من مقومات الأول، إن لم يكن أهمها حسبما يعبر عنه الواقع الذي يُشير إلى أثر الانقسامات والصراعات الداخلية على السلطة في غياب استقرار الدولة أو وجودها، فضلاً عن أثر هذه الانقسامات أو الصراعات في تفتيت التماسك الاجتماعي الذي يهدر مبدأ المواطنة، والذي يُعد حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة⁽¹⁰⁾. كما أن السلم الاجتماعي بما يوفره من اتفاق

(10) مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2011، ص30.

الأمن الاجتماعي يشترك مع السلم الاجتماعي في كون ما يقوم عليه الأخير يعدّ من مقومات الأول، إن لم يكن أهمها

على قبول التنوع واعتماد التعددية في بناء الدولة هذا ما يشكل ركيزة من ركائز الأمن الاجتماعي.

الفرع الثاني

تميز السلم الاجتماعي عن الأمن الإنساني

ظهر الأمن الإنساني كمصطلح في تسعينيات القرن العشرين نتيجة لمجموعة من التحولات في طبيعة الصراعات الحاصلة آنذاك، إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد، وليست بين الدول⁽¹¹⁾. ويتسم هذا النمط من

(11) تشير الإحصاءات إلى أنه من بين (61) صراع كان (58) منها صراعاً داخلياً، وأن أغلب ضحايا تلك الصراعات من المدنيين. Human Security Now: The Final Report of the Commission on Human Security, (New York, United Nations: Commission on Human Security, 2003, p. 21.

(12) Globalization with a Human Face Human Development Report, United Nations 1999: United Nations Development Program, 1999, p.4.

**مفهوم الأمن الإنساني على
الإنسان الطبيعي- الفرد- وليس
على الدولة، كالمطالبة بمكافحة
التمييز بشتى صوره في
المجتمعات ذات الأعراق المتعددة**

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

(14) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، 1987، ص 77. وسعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 358.

**أنّ رضا المواطن هو أساس
السلم الاجتماعي وموضوعه،
وعلى هذا يُشكّل ما يقوم به
السلم الاجتماعي أهم الأسس
والمقومات التي يتحقق بها الأمن
الإنساني**

(15) د. مصطفى العرجي، مصدر سابق، ص 22 وما بعدها.

الصراعات الداخلية بخلفيات قد تتعلق بالهويات الفرعية غالباً؛ لذلك يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الطبيعي- الفرد- وليس على الدولة، كالمطالبة بمكافحة التمييز بشتى صوره في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة، واحترام الحقوق الأساسية، والمطالبة بالحكم الإنساني الرشيد الذي يقوم على مراعاة الاعتبارات

الإنسانية سواء على المستوى الإقليمي بالتركيز على المصالح الإقليمية المشتركة، والابتعاد عن التبعية، أو الرغبة بالهيمنة، أو على المستوى العالمي بإستخدام القانون الدولي لمصلحة المجتمع الدولي ككل، وليس لمصالح خاصة بدول معينة⁽¹²⁾

ووفقاً لما تقدم أصبح مفهوم الأمن مرتبطاً بأمن الإنسان وحقوقه أولاً، ومن ثم يتحقق بتوفره أمن الدول، ولذلك فقد

ورد في تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هنالك أربعة معايير يتم من خلالها تقييم الدولة التي يتحقق بها الأمن الإنساني في البعد السياسي من خلال مدى قبول المواطنين لحكومة دولتهم، والتزامات الدولة بالبروتوكولات الدولية الحامية لحقوق الإنسان⁽¹³⁾.

لا ريب أنّ رضا المواطن هو أساس السلم الاجتماعي وموضوعه، وعلى هذا يُشكّل ما يقوم به السلم الاجتماعي أهم الأسس والمقومات التي يتحقق بها الأمن الإنساني؛ لأنه يؤدي إلى حماية التنوع الإنساني ويُقرّر الحكم التعددي الرشيد⁽¹⁴⁾.

وهنا تتضح العلاقة بين المفهومين في أن السلم الاجتماعي يُمثل عنصراً من عناصر الأمن الإنساني، وجزءاً فعالاً في تحقيقه، إلا أنه يختلف عنه في نطاقه إذ يتحدّد السلم الاجتماعي بإتفاق الأشخاص الطبيعيين في بناء دولة تقوم على الاعتراف بالتنوع والمشاركة بالسلطة في حين يتخذ الأمن الإنساني نطاقاً أوسع من الشأن الداخلي للدولة.

جدير بالإشارة أن ضمان السلم الاجتماعي مرتبط دائماً بمعرفة الإنسان لدقائق البنية التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية، فلا يتحقق السلم ما لم يحدث إقتراب علمي وواقعي من مقومات حياة الفرد والجماعة؛ لتنشأ بناءً على ذلك رؤية إستراتيجية على صعيد

الفكر والعمل الذي تقوده إلى تحقيق مبتغاه في التطور والنمو من خلال بناء دولة تنظم وتحمي هذا المبتغى⁽¹⁵⁾.

المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية الجديدة وأبعادها المؤثرة على استقرار السلم الاجتماعي حملت التغيرات في البيئة الإقليمية بين طياتها تحديات جديدة إتخذت أشكالاً وترتيبات سياسية واقتصادية وأخرى ذات طبيعة أمنية انعكست بشكل سلبي على الواقع الاجتماعي، إذ برزت العديد من التدخلات بين السلم الاجتماعي والأمن الإنساني. في ضوء ذلك سنقوم قدر الإمكان بتحديد المتغيرات الإقليمية، ومن ثم التطرق إلى مجموعة من العوامل التي تكفل الاستقرار للسلم الاجتماعي من خلال الأبعاد للمتغيرات الإقليمية والتي سنتناولها في مطلبين وكالاتي:

**فلا يتحقق السلم ما لم يحدث
إقتراب علمي وواقعي من مقومات
حياة الفرد والجماعة**

المطلب الأول

المتغيرات الإقليمية الجديدة

سنتناول في هذا المطلب أبرز المتغيرات الإقليمية من وجهتين الأولى ستكون لنظام الشرق الأوسط، أما الثانية فستكون للشركة الأوروبية المتوسطة، وسيتم بحثهما على فرعين وكما يلي:

الفرع الأول

المتغيرات الإقليمية الجديدة لنظام الشرق الأوسط

تُمثّل فكرة الإقليمية الجديدة بترتيباتها وتكتلاتها، إحدى أهم الظواهر الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت المجتمع الدولي ما بعد الحرب الباردة إمتدت إلى مختلف الأقاليم بعد أن اتخذت لها متغيرات إقليمية وأهدافاً ذات أبعاد شاملة إستراتيجية وعسكرية وأمنية وثقافية وحضارية، والتي لها تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، كما سيكون لها نتائج فاعلة في مراكز القوة والنفوذ في النظام العالمي وآفاقه المستقبلية على نحو عام ونظامه الإقليمي على نحو خاص، وبما يُفضي إلى تغيير في بنيته الهيكلية التي غدت اليوم بمرحلة جديدة تختلف نسبياً عن المراحل السابقة⁽¹⁶⁾؛ لتتلاءم مع المتغيرات الجديدة، إذ مثل انتهاء الحرب والفراغ الكبير الذي خلفته على مستوى التوازن الاستراتيجي والاستقطاب الإقليمي.

وبروز أزمة الخليج عام 1991 وما تبعها من نتائج سلبية، واندلاع أحداث أيلول عام 2001 واحتلال العراق عام 2003، هذا كله أعطى فرصة غير مسبقة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لتحقيق مخططاتها الرامية في إعتلاء العرش العالمي والهيمنة على مُقدراته، خاصة في ظل التحديات التي غدت تواجهها في الكثير من أقاليم العالم تحديداً الشرق الأوسطي... ومنها بروز قوة صاعدة بتكتلاتها الإقليمية الجديدة التي أضحت يُحسب لها ألف حساب، لتندفع الولايات المتحدة بأثرها في

(16) د. عبد الحميد الشورابي، الجرائم السياسية وأوامر الاعتقال وقانون الطوارئ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 89.

الإنخراط في الإقليمية الجديدة وتوظيفها في إستراتيجيتها الشاملة⁽¹⁷⁾.

بدأت تلك الإستراتيجية تطرح مشاريعاً للإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تحديدًا عبر بوابة العراق الذي أُريد له أن يكون النموذج الإقليمي الجديد للشرق الأوسط. وتقديم المشروع على أنه مدخلٌ حقيقيٌ للإصلاح والتغيير وفرصة للنهوض وتحقيق السلم الاجتماعي والتقدم الاقتصادي عبر التعاون الإقليمي بإنشاء أسواق تجارة حرة مع دول المنطقة بالاشتراك مع إسرائيل طبعاً⁽¹⁸⁾؛ وهو ما بات يُشكل ظاهرياً أهم ركائز مشروع الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط بيد أن المقصود أكبر من قضية سوق وأشمل من مسألة تعاون إقتصادي، أو إصلاح سياسي، أو سلم إجتماعي.

إن إصرار الولايات المتحدة على الاحتفاظ بزعامتها العالمية يتطلب بالضرورة غرس أقدامها في منطقة الشرق الأوسط وإعادة رسمها وتجزئتها في شكل جديد، لاسيما إذا ما علمنا أن الإقليمية الجديدة تحمل في طياتها مسحاً استراتيجياً للمنطقة كلها بما يجعلها القاعدة الأمريكية التي ستنتقل منها الإستراتيجية الأمريكية الشاملة عبر العراق نحو الهيمنة على كل الإقليم والانفراد بالنظام العالمي.

كما أنَّ التعبير عن النظام الشرق الأوسطي هو ليس بالفكرة الجديدة التي ظهرت الدعوة لها حديثاً، إذ عبر عن هذا النظام في السابق صيغ سياسية وأمنية وعسكرية تمثلت في حلف بغداد، وقبل ذلك ميثاق سعد آباد، إلا أنَّ الدعوة الجديدة لإقامة تركيبة سياسية- اقتصادية- اجتماعية اكتسبت خطورتها في ظل المتغيرات الدولية التي اتاحت للولايات المتحدة فرصة طرح المشاريع الإقليمية الجديدة التابعة لها في الشرق الأوسط⁽¹⁹⁾، والهدف الأساس من هذه الفكرة هو احتواء العالم العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وثقافياً على وفق ما تقتضيه المصالح الأمريكية، فضلاً عن ذلك إضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني؛ لتسهيل إندماجه في المنظومة الإقليمية الجديدة، وفي ضوء ذلك جاء مشروع النظام الشرق اوسطي على وفق التصور الأمريكي- الصهيوني مكوناً من ثلاثة أنظمة فرعية سياسية واقتصادية وأمنية⁽²⁰⁾.. وكل هذا سيؤثر تأثيراً كبيراً على السلم الاجتماعي في المنطقة العربية ويهدد النظام السياسي للشرق الأوسط في ضوء المخططات الأمريكية، واحتواء الأنظمة والقوى السياسية والدينية والقومية الفاعلة على الساحة العربية.

الفرع الثاني

المتغيرات الإقليمية الجديدة للشراكة الاوربية - المتوسطية

إن المتغيرات الإقليمية الجديدة فيما يخص العلاقة بين دول الإتحاد الأوروبي وأقاليم حوض البحر المتوسط قد شهدت تطوراً تدريجياً إرتبط إرتباطاً كبيراً بتطوير

(17) د. منعم صاحي العمار ومروان سالم علي، مكانة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة (العراق انموذجاً)، ص1-2. منشور على الموقع الالكتروني: <https://www.iq.edu.nahrainuniv.1954/node/ar>

(18) د. منعم صاحي العمار ومروان سالم علي، المصدر نفسه، ص1. دون إيرلي، مصدر سابق، 283.

(19) نظير محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن، بحث منشور، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2010، ص480.

(20) محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، الجزء الأول، مطبوعات الشعب، القاهرة، مصر، 1975، ص93.

الاتحاد الأوروبي ذاته؛ وذلك منذ توقيع المعاهدة المنشئة للمجموعة الأوروبية في عام 1957 المعروفة بمعاهدة روما، وتبعاً لذلك تغيرت سياسة الاتحاد إزاء أقاليم دول البحر المتوسط من مرحلة لأخرى.

كما وتفاعلت مجموعة من المعطيات العالمية والإقليمية، التي شكلت في مجموعها محددات توجه دول الاتحاد الأوروبي نحو سياسة إقليمية متوسطة جديدة، ومن ثم إتجهاً نحو مشروع للشراكة الأوروبية-المتوسطة بصفة خاصة. وتظهر بعض من المحددات والمتمثلة نوعاً ما بتراجع فكرة التهديد الشيوعي للأمن الأوروبي بصورة عامة، وتصاعد حدة الخلافات بين دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والاقتصادية العالمية، فضلاً عن ذلك وجود مجموعة من المخاطر والتهديدات الأمنية الخطيرة التي باتت تُهدّد الأمن الأوروبي من شتى الجوانب، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب الشرق المتوسطي⁽²¹⁾.

(21) نظير محمود أمين، المصدر نفسه، ص 481.

وجدير بالذكر أن أهم تلك المخاطر تتمثل بارتفاع مستويات التسليح في دول العالم الثالث، وإستمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا إلى أوروبا، وايضاً نظرة الدول الغربية إلى الدين الإسلامي، إذ يُنظر على أنه يعني الأصولية أي الإرهاب⁽²²⁾ وهذا ما يسبب إشكالية لا بل خطراً كبيراً لا يمكن تجاهله. كما أن المتغيرات الجديدة التي حصلت على الساحة السياسية الإقليمية تمثلت بمجموعة من التحالفات الأمنية والعسكرية التي انعكست بشكل سلبي على واقع السلم الاجتماعي، ومن ثم على الأمن العربي بشكل عام والتي يمكن اجمالها بما حصل من تحالفات أمريكية إسرائيلية، أو تركية إسرائيلية أو التسليح الإيراني غير التقليدي.

(22) د. عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 163-164.

المطلب الثاني

أبعاد المتغيرات الإقليمية الجديدة المؤثرة في السلم الاجتماعي

سنتناول في هذا المطلب أبعاد المتغيرات الإقليمية المؤثرة في السلم الاجتماعي، والتي تتعدد إلى اجتماعية وإقتصادية وأخرى سياسية وعقائدية إلخ... وجدير بالذكر أنها تؤثر بشكل كبير على الأمن الوطني للدولة الإقليمية. وتأسيساً على ما ذكر سنبين أهم الأبعاد الإقليمية تلك من خلال فرعين وكالاتي:

تتمثل الأبعاد الاجتماعية التي ترمي إلى توفير السلم الاجتماعي للأفراد بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن

الفرع الأول

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإستقرار السلم الاجتماعي

تتمثل الأبعاد الاجتماعية التي ترمي إلى توفير السلم الاجتماعي للأفراد بالقدر

الذي يزيد من تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن، والعمل على زيادة قدرة المؤسسات؛ لبث الروح المعنوية وزيادة الإحساس الوطني بالإنجازات الداخلية، واحترام تراثه الذي يُمثل هويته وإنتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تسهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني؛ لتمارس دورها في توجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل الطوعي⁽²³⁾؛ لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كدافع وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

في حين أن البعد الاقتصادي والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم، وايضاً تلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين الظروف المعيشية، وخلق فرص عمل لمن هو في سن العمل مع الأخذ بنظر الاعتبار تطوير القدرات والمهارات الإنسانية من خلال إقامة برامج التعليم والتأهيل والتدريب، كذلك فتح المجال لممارسة الأعمال الحرة ضمن الأوساط الإقليمية ضمن إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر، وتوفير متطلبات الحياة الراهنة⁽²⁴⁾.

الفرع الثاني

الأبعاد السياسية والمعنوية للسلم الاجتماعي

يُقصد هنا بالأبعاد السياسية الحفاظ على الكيان السياسي للدولة بين الدول الإقليمية، واحترام الرموز والثوابت الوطنية التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات اجنبية اقليمية، أو العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع، وممارسة التعبير بالوسائل المحددة وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك، والتي تأخذ بالحسبان الأمن الوطني وإستقراره.

**أن التمادي المتزايد من قبل
الأنظمة السياسية في تجاهل
تلك الإعتبارات يجعل من الدولة
مصدراً لتهديد أمن أفرادها**

فالبعد السياسي يُشكل مدى قبول المواطنين لحكومتهم، وإلتزام الدول الإقليمية بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية، وكيفية إدارة الدولة لإحتكارها وتنظيم حق إستخدام القوة والإكراه، كذلك مدى القدرة على تحقيق الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة إستخدام السلطة، كما

أشار إلى أن التمادي المتزايد من قبل الأنظمة السياسية في تجاهل تلك الإعتبارات يجعل من الدولة مصدراً لتهديد أمن أفرادها⁽²⁵⁾.

يدخل في مسؤولية الدولة حماية رعاياها وبالمقابل عليهم ان يهبوا للدفاع عنها إذا تعرّضت لأخطار تُهدّد كيانها السياسي أو تمس سيادتها، فالسلم الاجتماعي هنا ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وتحقيق الإستقرار،

(23) عبد الله سعيد محمد القحطاني، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2010، ص14.

(24) نظير محمود امين، مصدر سابق، ص482.

(25) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار الخارجية من الدول، وكذلك الجماعات المنظمة التي تسعى لزعة السلم الاجتماعي للدولة بشتى الوسائل.

وفيما يتعلق بالأبعاد المعنوية والتي تتمثل بإحترام المعتقدات الدينية بصفتها العنصر الأساس في وحدة الأمة وإحترام شعور أبناءها، إذ تتوحد مشاعرهم دون أن يُساء إلى معتقداتهم مع مراعاة حرية الأقليات في إعتقادهم، كما أن هذا النوع من الأبعاد والذي يُطلق عليها في غالب الأحيان بالأبعاد العقائدية⁽²⁶⁾، إذ يتطلب إحترام الفكر والإبداع والحفاظ على العادات والتقاليد الموروثة، فضلاً عن القيم التي

**يتطلب إحترام الفكر والإبداع
والحفاظ على العادات والتقاليد
الموروثة، فضلاً عن القيم التي
استقرت في الوجدان الجمعي،
وحث الأفراد على الايمان بها**

استقرت في الوجدان الجمعي، وحث الأفراد على الايمان بها.

(26) د. منعم صاحي العمار
ومروان سالم علي، مصدر سابق،
ص2.

الخاتمة

بعد أن إنتهينا من دراسة موضوع بحثنا توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات التي سنستعرض أهمها، وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات:

1. إن المتغيرات الإقليمية الجديدة هي بمثابة إعادة المؤسسة للنظام الاجتماعي والاقتصادي العالمي وهذا ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على السلم الاجتماعي وعلى نحو يتواءم مع المتغيرات الدولية، ويجعل من المجموعات الإقليمية حلقة وسط بين الدولة القومية من جهة والنظام العالمي من جهة أخرى.
2. تأخذ المتغيرات الإقليمية الجديدة بالانفتاح الجيوبوليتيكي، أي أنها لم تقتصر على الدول التي يجمعها إنتماء إجتماعي، أو جغرافي، أو حضاري، أو تاريخ مشترك؛ ذلك طالما هناك مصالح متبادلة. وبذلك يؤدي إلى إستقرار السلم الاجتماعي في المنطقة.
3. تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إستثمار المتغيرات الإقليمية الجديدة في إستراتيجيتها لتأمينها جملة من المصالح الحيوية؛ كي تُعزز من قدرتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها عبر الهيمنة على أقاليم العالم وربطها بعضها مع البعض الآخر بشبكة من المنظومات الإقليمية الجديدة، ويظهر واضحاً بأن السلوك الأمريكي ينعكس على السلم الاجتماعي بشكل سلبي ذلك بأنه سلوك إقليمي المنطلق عالمي النزعة مع دول الشرق الوسطي والمجتمع الدولي برمته.
4. إن النظام الإقليمي العربي بات مخترقاً بشتى أنواع التدخل الخارجي هذا ما إنعكس سلباً على السلم الاجتماعي بشكل ملحوظ، خاصة بعد الاحتلال الانكلو-أمريكي للعراق. كما أن نوعية الأحداث التي تعرّضت لها العلاقات العربية الأمريكية وما عانتها من قصور أسهم في أن يكون مشروع الإقليمية الجديدة خاتمتها متناغماً وما هو مطلوب لبناء الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً.

5. تسير المتغيرات الإقليمية الجديدة بتصاعد ملحوظ لا يتراجع كما كان متوقعاً لها؛ ويتمثل بالتركيز العالمي حول الكتل القارية العظمى التي يتركز عليها النظام الاقتصادي العالمي. مما يؤكد السعي إلى القبول بمبدأ المشاركة الإقليمية لدعم نظرية الاعتماد والتعاون المتبادل بما من شأنه أن يؤدي إلى بزوغ هيكل عالمي جديد تعددي يُفترض أن يعزز السلم الاجتماعي في المنطقة، وهنا إشارة واضحة على أن المتغيرات الإقليمية الجديدة ستلعب دوراً فاعلاً ومركزياً في بلورة نظام متعدد الأقطاب.

ثانياً: المقترحات

1. العمل على تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي، ومعالجة الاختلالات الناشئة عن المتغيرات الإقليمية الجديدة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية والبحث في أسبابها، ووضع الحلول الناجعة لها.
2. تحسين الأوضاع المعيشية عن طريق رفع المستوى الاقتصادي من خلال التبادل الإقليمي، ووضع الخطط التنموية لرسم صورة المستقبل المستدام وزيادة معدلات الدخل للأفراد، والأخذ بيد الفئات الضعيفة لتتأهل نصيبها من الرعاية والعيش الكريم في ظل المتغيرات الجديدة.
3. ضرورة التوجيه الصحيح لكافة المؤسسات بالعمل على إعداد الأجيال إعداداً اجتماعياً ونفسياً وسلوكياً؛ وغرس القيم وتزويدهم بالمعرفة؛ ليكونوا أعضاء صالحين في مجتمع صالح تسوده العدالة والمساواة تحقيقاً للأمن والأمان بالرغم من المتغيرات الإقليمية الجديدة المؤثرة.
4. العمل على تعزيز القول بأن مسؤولية السلم الاجتماعي مسؤولية فردية وجماعية في الوقت ذاته تقررهما الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيداً عن أشكال التهديد وأي مظهر من مظاهر الخوف.
5. إبراز دور الوسائل الإعلامية التي تسهم إسهاماً فاعلاً ومهمة في خلق الرأي العام وتعزيزه والإيمان بحرية الجانب الفكري، وعدم الإعتداء على الجوانب المعنوية أو العقائدية وفق أي ظرف من الظروف.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

- الكتب والمؤلفات

1. إبراهيم خليل عليان، السلم الأهلي والتوزيع العادل للثروة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012.
2. دون ايبيرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، بناء المجتمعات والدول من الأسفل إلى الأعلى، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
3. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

4. د. عبد الحميد الشواربي، الجرائم السياسية وأوامر الاعتقال وقانون الطوارئ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.
5. عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، 1987.
6. د. عبيد حسين السيد حسين، دور القاضي الدستوري في الرقابة على السلطة التقديرية للمشرع - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009.
7. د. علي يوسف الشكري، النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.
8. د. عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
9. مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2011.
10. محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، الجزء الأول، مطبوعات الشعب، القاهرة، مصر، 1975.
11. د. محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، مجلة الوحدة، عدد 91، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب، 1992.
12. د. مصطفى عفيفي، الوجيز في مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، مطبوعات كلية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1988.
13. د. مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، ط 1، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، 1983.
14. نظير محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن، بحث منشور، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2010.

ثانيًا: المصادر باللغة الإنكليزية:

- 1- Human Security Now: The Final Report of the Commission on Human Security, (New York, United Nations: Commission on Human Security, 2003, p. 21.
- 2- Globalization with a Human Face Human Development Report, United Nations 1999: United Nations Development Program, 1999, p.4.

ثالثًا: المواقع الالكترونية:

- 1- <http://insaniyat.revues.org>
- 2- www.geocities.com/ModernSomerianSlates
- 3- www.masress.com
- 4- <https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1954>
- 5- www.classic.aawsat.com
- 6- <http://insaniyat.revues.org>